أثر التحولات الديمغرافية على المقاولاتية في الجزائر

مراد بودية سكينة
طالبة سنة ثانية دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-
meradsakina@gmail.com

براهمي حنان
طالبة سنة ثانية دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-
hanouna_ec21@live.fr

ملخص:

تعد المقاولاتية العمود الفقري لأي اقتصاد كان، سواء كان ذلك في دولة نامية أو في دولة متقدمة، إذ أن ارتفاع معدلات الاستثمار تزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، حيث تساهم في خلق الثروة وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي PIB وتحد من معدلات البطالة عن طريق خلق مناصب الشغل، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة معضلة البطالة في جل دول العالم، فمن خلال تفعيل الدور البارز لها باعتبارها مشاريع متميزة تحقق ثنائية التنمية المتمثلة في: تحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية أو النمو الاقتصادي كبديل للمؤسسات الكبيرة الحجم التي اعتبرت و لوقت طويل المحرك الأساسي للتنمية، ولكن وبفعل التحولات الديمغرافية التي طرأت مؤخرا على مجتمعات عدة أثر هذا سلبا على هذه الأخيرة، حيث تعد شيخوخة المجتمع أول عامل يقف عائقا في وجه المقاولاتية، كما وقد تعرف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها عادة الشباب فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب الروح المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها ودعمها، الأمر يقتضي إعادة النظر في أسباب فشل أصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة تمس في عمومها تأسيس وتدعيم وتطوير المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التغير الديمغرافي، الشيخوخة، التنمية الاقتصادية، ريادة الأعمال.

Résumé :

L’entreprenariat est l’épine dorsale de toute économie, que ce soit dans un pays en développement ou bien dans un pays développé, que les taux d'investissement élevés augmentent la croissance économique et sociale du pays, car elle contribue à la création de richesse et l'augmentation du PIB et réduire le chômage en créant des postes le travail, de même que les PME sont les stratégies les plus importantes utilisées pour faire face au problème du chômage dans la plupart des pays du monde, il est à travers l'activation du rôle de premier plan comme un des projets distincts que le développement bilatéral: la réalisation de la justice sociale, l'efficacité ou la croissance économique comme une alternative à de grandes entreprises qui ont été considérées et pour un temps à long principal moteur du développement, mais en raison de changements démographiques qui ont récemment eu lieu dans plusieurs communautés, l'impact de cet impact négatif sur celui-ci, où il est le vieillissement de la société premier facteur est un obstacle dans le visage de l'entrepreneuriat, et a connu un grand nombre de petites et moyennes entreprises qui Aassha généralement des jeunes a échoué pour de nombreuses raisons, le plus important de la mauvaise gestion et le manque d'esprit d'entreprise, en dépit des efforts déployés pour sa mise en place et le soutien, ce qui nécessite un réexamen des raisons de l'échec des propriétaires de ces projets dans différents domaines touchant légèrement établir et de consolider et de développer l'institution.

Mots clés:l’entreprenariat, l'évolution démographique, le vieillissement, le développement économique, leader des affaires.

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الاخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة. فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب Dunkelberg & Cooper (1982) في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال انتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أنّ قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري لقياس الأثر المتوقع للنشاط الريادي على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وعلى الاقتصاد القومي. نحاول من خلال هذه الورقة البحثية اختبار تأثير النشاط الريادي حسب دراسة الميدانية للمرصد الريادة العالمي Global Entrepreneurship Monitor على النمو الاقتصادي الوطني لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك من خلال مؤشر النشاط المقاولاتي أو الريادي الذي وضعه مرصد الريادة العالمي وهو عبارة عن جمع لمعدل رواد الأعمال في مختلف مراحل نشاطهم الريادي، فسنحاول اختبار تأثير مؤشر النشاط الريادي لدول هذه المنطقة على الاقتصاد الكلي عن طريق تطلعات نمو رواد الأعمال. سنحاول إذا التعرف على تطلعات النمو رواد الأعمال دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن طريق عدد العمال الجدد ومناصب الشغل الجديدة التي يتطلع هؤلاء الرواد إلى انشائها في السنوات الخمسة المقبلة، كما سنقوم باختبار تأثير مجموعة الخصائص الفردية لهؤلاء رواد الأعمال كالجنس، السن، المستوى التعليمي على توقعات النمو وكذا بعض الخصاص الوطنية كالمستوى التنمية البشرية ، معدل الثقة الوطني على تطلعات نمو رواد الأعمال لمنطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا. كما سبق وأشرنا فإنّ دراسة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال يعتبر عنصر جوهري لقياس الأثر المتوقع للنشاط الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I. عموميات حول المقاولاتية:

مفهوم المقاول:

خلال العصور الوسطى في فرنسا كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية .أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر(J.B.Say. 1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة.1

كما عرف" شومبيتر "المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة" التدمير الخلاق2"في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو

الاقتصادي على المدى الطويل.

التعريف الاصطلاحي للمقاولاتية:

يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا باعتبار أن الأمر يتعلق بمفهوم خاضع لظروف متقلبة، وبقا لمجالات عملها فمحاولة منح المقاولة مفهوم قانوني محدد باءت بالفشل لما كان الهدف من ورائها إعطاء المقاولة مفهوما جامعا و شاملا تدخل فيه المقاولات بكل أشكالها3 "

أما (Alain Fayol)فقد حددها على أنها" حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي .أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور (Howard Stevenson) بجامعة "Harvard" يوضح بأن" :المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".4إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

ماهية الثقافة المقاولاتية:

هو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث عرفها البعض على أنها:5 " مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي .وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ القرارات التنظيم والمراقبة .كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي :العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

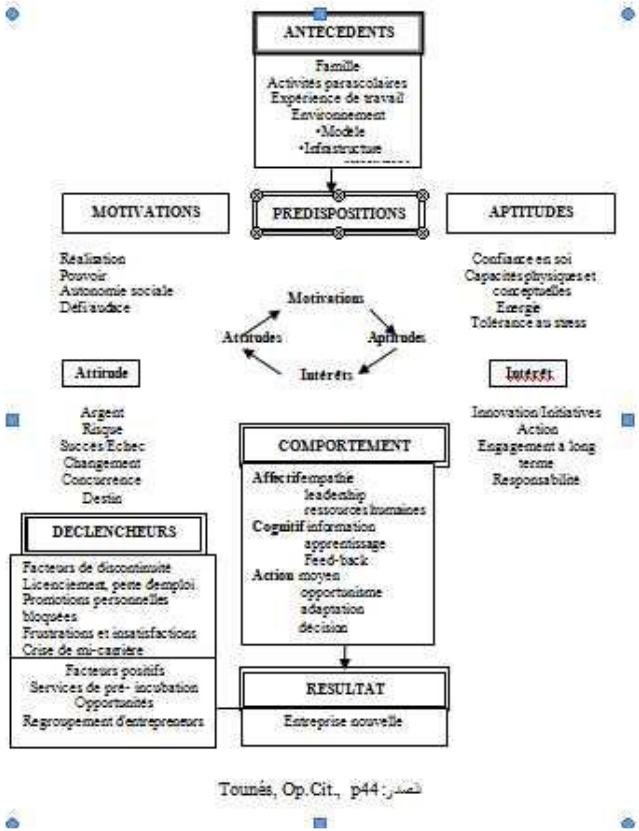

المصدر: Tounès, Op.Cit., p44

مميزات المقاولاتية:

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق .
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية .
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية- المبادرة -مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية. ويتمثل تأثير المقاول على هذا الأخير ب: 6

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال و المجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- الزيادة في جانبي العرض والطلب:إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال النتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.
- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، أو يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم .7

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية

الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة

فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين

- المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها

الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة

على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

معوقات المقاولاتية في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا

أنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات سواء ما تعلق منها بالبيئة الخارجية أو معوقات البيئة الداخلية.

-1 معوقات البيئة الخارجية:

أ- معوقات التمويل والانتمان: ويعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط

الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد)، على حساب الأنشطة الانتاجية، ويزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100 % وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من (الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة).8

ب- مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة

أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض، فعلى سبيل المثال تستغرق مدة قيد المؤسسة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.

ج- ضعف نظام المعلومات: إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن تواجد هذه المؤسسات في محيط معلوماتي ضعيفللغاية لا يساعد على تنميتها وتطويرها، ففي غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومة، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات يجعل قيامها يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومة الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د -ضعف استخدام التكنولوجيا :من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على

التكنولوجيا، ويرجع ذلك الى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حتى أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرضة للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

ه -إشكالية العقار :عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم لاستثمارات أصبح من اكبر العناصر الكابحة لنشاط

المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم انه الى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة ارض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة ارض غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 قطعة أرض، ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:

-القيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.

-طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون

على أراضي لإقامة مشاريعهم.

-رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

-الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية فاغلب شاغليها لا

يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها9 .

و -المعوقات التسويقية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات تحول دون تسويق منتجاتها، والتي يمكن إجمالها في:

-نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة فيها والمواصفات المطلوبة، الناتج عن

عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

-نقص المعلومات حول التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة.

-عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة.

-عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج ينتج

بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.

-عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

-عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-سياسة فتح باب الاستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية، مما يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي -المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي :بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل، إضافة الى قلة الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات10.

ن - مشكل التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار:نظرا لما يعانيه السوق المحلي من نقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطيلات وتوقفات عديدة بسبب الانقطاعات في المخزونات، وهذا ما أدى بها الى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا.

ق -غياب الفضاءات الوسيطة:

***البورصة :**إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما، من شانها أن تعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين استعمال الطاقة الانتاجية، إضافة الى نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

***غرف التجارة :**إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وتوليد انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين للتفرغ لعملية الإنتاج.

***التظاهرات المحلية والدولية:**وتتمثل في تنظيم وحضور التظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها **أولا أسوق لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية**، وهنا نلاحظ أن

التركيز على هذه النقطة ضعيف، ذلك أن حضور المؤسسات الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي، وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.11

2- معوقات البيئة الداخلية:

أ -**مشكلة الإدارة والتنظيم** :إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات سبب فشل أي مؤسسة، وذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات إما لعدم معرفتهم للقواعد والأصول المحاسبية أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي بمعظمهم الى اللجوء الى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا ما يؤدي الى زيادة النفقات، إضافة الى عدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

ب -**مشكل نقص المعلومات** :وتتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

ج -**مشكل العمالة** :تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:

-عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.

-تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.

-زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها الى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة.

-عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها.

II. التغيرات الديمغرافية:

وتعد التغيرات الديمغرافية العامل الرئيسي الذي يعيق السير الحسن للمقاولاتية، حيث ان تحولات عدة قد طرأت على المجتمع الجزائري من حيث الكم والنوع ، اختلال التوازن في الهرم السكاني ما بين الشباب والشيوخ، الذكور والاناث، ارتفاع أمل الحياة ...الخ

حيث توجد حركيات جديدة ما بين الأجيال في الجزائر حسب (Hummel et Hugentobler 2007) تشير إلى وجود أربع تصنيفات للتحولات التي قد تطرأ على الأجيال : تحولات ديمغرافية (شيخوخة المجتمع، امتداد أمل الحياة، ....)، تحولات اجتماعية (ضعف الروابط العائلية والشعبية ، الأسرة، الحركية الجغرافية سواء كانت وطنية أو عالمية،...)، تحولات نمط الحياة والتحولات الاقتصادية والسياسية (النمو، دور الدولة، تمويل نظام التقاعد، صعوبة إدماج الشباب من تشغيل وسكن،...).12

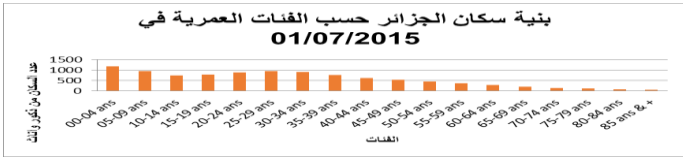

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

نلاحظ من الشكل المبين أعلاه بان اكبر عدد من السكان هم الأطفال حتى سن الرابعة وكذلك الشباب حتى سن الرابعة والثلاثين والذين يعرفون تناقصا مستمرا في الوفايات حسب الشكل أدناه، بينما يبقى الشيوخ اقل عددا من بقية الفئات العمرية.

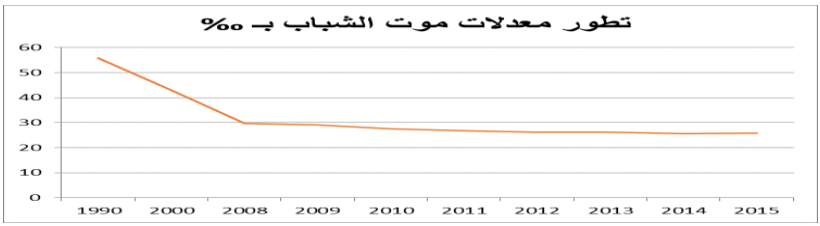

المصدر من إعداد شخصي استنادا إلى إحصائيات ONS

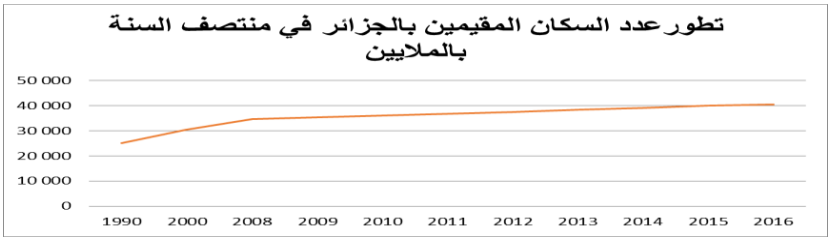

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

لقد بلغ العدد الإجمالي للسكان المقيمين بالجزائر 40.4 مليون نسمة سنة 2016، وفي الفاتح من جانفي 2015 ما يقارب 39.96 مليون نسمة مقابل 39.11 مليون نسمة في سنة 2014، أي زيادة بما يقارب 400 الف نسمة، هذا الارتفاع راجع بالدرجة الاولى الى تزايد لم نشهد له مثيل لعدد الولادات والذي بلغ ما يزيد عن 1 مليون مولود في السنة مع معدل ضعيف للوفايات عند الولادة والذي ارتفع الى 22 الف وفاة مسجلة عند فئة العمر صفر (0) وعام واحد (1) كما يبينه الشكلان أسفله، اضافة الى تراجع صافي وفايات الامومة ليصل الى 60.3 وفاة في 100 الف ولادة.كما يجب التذكير في انه في سنة 1990 كانت وفايات الامومة تجاوز الـ 230 وفاة في الـ 100 ألف ولادة . ومن هنا يتضح لنا جليا بان هذه الزيادة راجعة بالدرجة الاولى الى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع الوفيات.

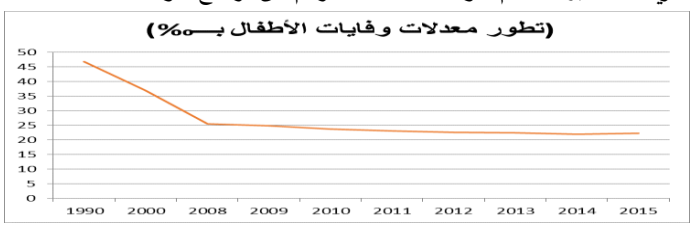

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

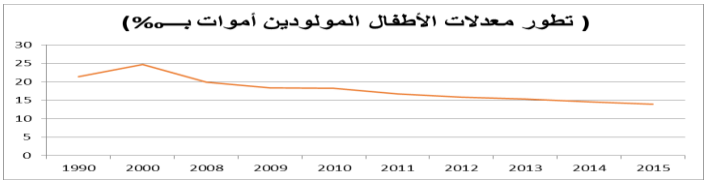

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

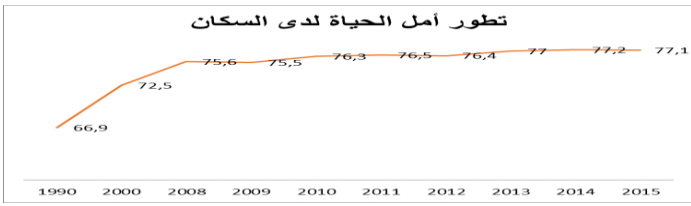

المصدر من اعداد شخصي استنادا الى احصائيات ONS

وفيما يتعلق بأمل الحياة مابين 1987 و 2008 كان عدد السكان البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يزيد سنويا بمعدل 4.5 % ، بينما ما بين 1966 و1987 كانت الوتيرة تقارب 1.1 % فقط ، وحاليا يقدر أمل الحياة بـ77.1 سنة اذ انه في تزايد مستمر منذ ثلاث عقود وفي نفس الوقت كان معدل تزايد عدد السكان الاجمالي يواصل انخفاضه المتوالي منذ ثلاث عقود مضت : حاليا يتموقع المعدل عند حوالي 1.5 %.

علينا انتظار تسارع جد مهم لتطور عدد سكان الجيل الثالث لسببين: الاول اجيال الـ Baby-Boom او ما يسمى بالانفجار الديمغرافي، وبالأخص تلك المولودة خلال فترة 1970 سوف تصل الى سن مرتفع في القريب العاجل، أما الثاني فهو انخفاض الوفيات في سن مرتفع والذي لوحظ منذ بضع سنوات في الجزائر سوف يؤدي الى ارتفاع معتبر لأمل الحياة في سن متقدمة.

كما ان هناك دراسة استشرافية تدرس تطورات عدد السكان خلال الفترة 2010-2045 قد اشارت الى ان مؤشر اعادة تجديد الاجيال l'indice de renouvellement des generations ينذر بان هناك انخفاض متوالي لعدد سكان الاجيال النشيطة المقبلة لتصل في سنة 2045 الى 101 فرد في الجيل الوارد Arrivé لكل 100 فرد من الجيل الصادر 13. Départ

كل هذه الاسباب المذكورة سابقا سوف تؤدي الى شيخوخة المجتمع الجزائري خلال الثلاثين سنة المقبلة مما سيؤدي الى ارتفاع عدد المسنين و انخفاض عدد الشباب الذي سوف يؤدي لا محالة الى تراجع معدلات الاستثمار ومن ثم المقاولاتية.

III. أثر التغيرات الديمغرافية على المقاولاتية:

يتنبأ النموذج الياباني لـ(2014) LIANG, James, Hui WANG & Edward P. LAZEAR بأن الشباب هم أقل عرضة ليصبحوا رجال أعمال في بلد بحجم فوج تدريجيا مع مرور الوقت وفي ظل العوامل الاقتصادية، حيث انه في بلد الشيخوخة، هناك نسبة أعلى من كبار السن العاملين، وتباطؤ التقدم من العمال الشباب.

تتميز اليابان بسرعة شيخوخة السكان وانخفاض القوة العاملة لديها .بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثانية، وانخفاض معدل الخصوبة بسرعة ، أصبحت دون مستوى الإحلال في الستينات . معدل الخصوبة في اليابان حاليا واحد من أدنى المعدلات في العالم .هذه التغيرات السكانية تساعد على تفسير لماذا تباطأ نمو الاقتصاد الياباني بشكل حاد ولم يشف بعد .ليس فقط لأنها لا تعرقل مباشرة العرض عن طريق الحد من عمل في عامل محبط للنمو، ولكنها تؤدي أيضا إلى تدهور حاد في المالية العامة وتولد الضغوط الانكماشية القوية .ولكن شيخوخة السكان هي العامل الرئيسي الذي يحد من النشاط من خلال خنق الابتكار وريادة الأعمال. هذه هي بالضبط العلاقة بين العوامل الديمغرافية وريادة الأعمال تم استكشافها من قبل جيمس يانغ هوى وانغ وإدوارد لازير (2014) في دراسة حديثة هي مستوحاة بشكل مباشر للعمل غاري بيكر (1962، 1975) على رأس مال الإنسان .ويذكرون بأن ريادة الأعمال تتطلب الإبداع والدهاء في الأعمال التجارية: أن يصبح رجل أعمال، يجب على الفرد أن يملك فكرة تجارية للإنطلاق، ولكن حتى ينجح هذا العمل الجديد ، فإنه يتطلب مهارات أخرى، التي لا يتم الحصول عليها عادة إلا من خلال التدريب على العمل .الإبداع لا يمكن أن ينخفض مع التقدم في السن، ولكن مهارات العمل تزيد من ذوي الخبرة في المناصب على مستوى عال .إذا كانت القوى العاملة في بلد ما متدنية، ستعيق ريادة الأعمال .في الواقع، ليس فقط كبار السن هم أقل ابتكارا ولكنهم يشغلون عادة مناصب رئيسية في قمة الهرم، وأيضا يمنعون العمال الشباب من اكتساب مهارات العمل .وباختصار، فإنهم أكثر فئة تحصل على الشركات، ومعدل زيادة إجمالي ريادة الأعمال من المرجح أن ينخفض .وفي الواقع، فان تحليل البيانات من المراقب العالمي لريادة الأعمال تشير إلى أن الزيادة بسنة واحدة في متوسط العمر للبلد يقلل من معدل إنشاء الشركات الجديدة بنسبة 2.5 نقطة مئوية14.

حيث أن تطوير نموذج ليانغ وزملاؤه في الكتاب يشير في الواقع إلى أن هناك علاقة عكسية بين روح المبادرة والسن: كما ومع ارتفاع السن فإن روح المبادرة تزيد أولا، ثم تنخفض مرة واحدة الى عتبة معينة . والواقع أن العمال الصغار يفتقرون إلى المهارات التجارية اللازمة لبدء الأعمال التجارية، في حين يفتقر العمال القدماء جدا إلى الإبداع أو القدرة على الانخراط في الأعمال الحرة .

خاتمة:

يتبين لنا من خلال التحليل السابق بان شيخوخة المجتمع الجزائري في غضون العشرين سنة المقبلة سوف تؤدي إلى تراجع في معدلات المقاولاتية ، الأمر الذي سينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بالجزائر،حيث تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تطوير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم تبلغ نسبتها سوى 6.05 بالمائة في 2011، كما لديها ايضا دور في تطوير الميزان التجاري والذي سجل رصيده فائضا بلغ اكثر من 26.93 مليار دولار أمريكي في نفس السنة، كما تلعب المقاولاتية دورا في تطوير الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.إذن يجب العمل على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية مع الاخذ بعين الاعتبار شيخوخة

المجتمع خلال الفترة المقبلة، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تتبناها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها.

الاحالات:

1 صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة،2007 /2008.

2 بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة،عمان،2007 .

3 شلوف فريدة :المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2009-2008 ، ص9.

4 صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة،2008 -2009، ص4.

5 ماضي بلقاسم & بوضياف عبير ":ثقافة المؤسسة والمقاولاتية"؛ مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال، .بسكرة أيام 17 و 18 أفريل 2010 ؛ ص7 .

6 فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص24.

7 سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005،ص 63.

8 محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18 .أفريل 2006 ، ص– 48 .

9 جمال بالخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18 .أفريل 2006 ، ص– 63 .

10 لرقط فريدة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 28 .ماي- 2003

11 زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 17 :، المجلد 1.249 ، 2008 ، ص24 .

12 Cécile Perret, Le système de protection sociale en Algérie, HAL Id :halshs-00995378, 23 may 2014.

13 Hamza Cherif Ali, Vieillissement démographique en Algérie : Réalité et perspectives, 2010.

14 LIANG, James, Hui WANG & Edward P. LAZEAR (2014), « Demographics and entrepreneurship », National Bureau of Economic Research, working paper, n° 20506, septembre,2014.